تطور التجارة الخارجية لماليزيا واتجاهات التوزيع الجغرافي للمدة (٢٠١١ ـ ١٩٩٥)

د. سعد محمود الكواز

أستاذ مساعد \ كلية الإدارة والاقتصاد \ جامعة الموصل

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى تحليل اتجاهات تطور التجارة الخارجية لماليزيا، ومن خلاله التعرف على دراسة تطلعات ماليزيا نحو السوق العالمية، بالتركيز على تحليل اتجاهات التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية بجانبيها الصادرات والاستيرادات مع دول العالم المختلفة خلال مدة البحث. وقد استند البحث إلى فرضية فحواها؛ أن هناك تطوراً في التجارة الخارجية الماليزية مع العالم الخارجي رافقه تغيراً في التوزيع الجغرافي لمكوناتها من الصادرات والإستيرادات السلعية. وتضمن البحث محورين أساسيين، تناول الأول الملامح الرئيسة للاقتصاد الماليزي، وركز الثاني على تطور التجارة الخارجية واتجاهات توزيعها الجغرافي في ماليزيا لتلك المدة.

مقدمة

تعد التغيرات في التجارة الخارجية وتطوراتها محركاً للنمو الاقتصادي لدول العالم المختلفة، ونظراً لأهمية الاقتصاد الماليزي وتميزه في منطقة دول شرق آسيا، فقد اتجهت ماليزيا إلى توسيع علاقتها التجارية مع العالم الخارجي، وتحرير قطاعها التجاري بالتخفيف من القيود الكمركية فضلاً عن توجهها لتنشيط قطاعها الصناعي إلى جانب القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد الوطني وإتباعها ستراتيجية إحلال الاستيرادات وتشجيع الصادرات، وإقامة تكتل اقتصادي موحد مع دول شرق آسيا لكي يكون لها وزن دولي ضمن هذا التكتل وعلى المستوى العالمي.

تتجسد **أهمية البحث** بأن التغيرات الاقتصادية المعاصرة أدت إلى تطور التجارة الخارجية لدول العالم المختلفة ومنها ماليزيا، إذ أنها لا تستطيع أن تنعزل عن العالم الخارجي في جانبين أساسيين، هما: تصدير الفائض الإنتاجي من السلع المختلفة إلى الخارج، واستيراد مكونات التركيب السلعي الرأسمالية والوسيطة لتحرك النمو والتطور الاقتصادي فيها، كذلك السلع الاستهلاكية التي تسد حاجة الطلب المحلي المتزايد عليها، فضلاً عن التغيرات في التوزيع الجغرافي لصادراتها واستيراداتها.

تتلخص **مشكلة البحث** بأن ماليزيا تعد من الدول النفطية التي تعتمد على الإيرادات من صادرات النفط الخام كون اقتصادها يتميز بعدم التنوع السلعي في الهيكل الإنتاجي، لذلك تحصل على العملات الصعبة لتمويل الاستيرادات المختلفة لسد حاجة الطلب المحلي وتحريك النمو الاقتصادي، فضلاً عن تطوير قطاعها التصديري، وكذلك تنويع مناشئ تجارتها الخارجية من دول العالم الخارجي.

يهدف البحث إلى تحليل مؤشرات تطور التجارة الخارجية لماليزيا وتوجهاتها نحو السوق العالمية، وتشخيص التغيرات في التوزيع الجغرافي لها خلال مدة البحث.

ويستند البحث إلى **فرضية** فحواها: أن هناك تطوراً في التجارة الخارجية الماليزية مع العالم الخارجي رافقه تغيراً في التوزيع الجغرافي لمكوناتها من الصادرات والإستيرادات السلعية؛ لاعتبارات منها: سعي ماليزيا الى خلق مناخ وعلاقات تجارية ملائمة مع دول العالم الخارجي، واتباع نظام تحرري قائم على الانفتاح التجاري، وتوسيع التبادل بزيادة عقد الاتفاقيات التجارية مع تلك الدول.

وحول **منهجية البحث** اعتمد أسلوب التحليل الوصفي للبيانات والمعلومات المبوبة في الجداول، ومتغيرات التجارة الخارجية من مصادرها الرسمية.

وتضمن البحث محورين: تناول الأول، الملامح الرئيسة للاقتصاد الماليزي، وركز الثاني، على تطور التجارة الخارجية واتجاهات توزيعها الجغرافي في ماليزيا لتلك المدة. وقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: الملامح الرئيسة للاقتصاد الماليزي

يتسم اقتصاد ماليزيا بتنظيم العمل والتركيز على البناء الاقتصادي وتحفيز الصادرات وزيادة التبادل التجاري مع دول العالم الخارجي، فضلاً عن توثيق التعاون التجاري، ومحاولة جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها، والانضمام إلى التكتل الأسيوي ليكون له ثقل نوعي على المستوى العالمي وضمن هذا التكتل[١]، وسيتم عرض الملامح الرئيسة للاقتصاد الماليزي من خلال التطورات التي شهدها كل من القطاعين الصناعي والزراعي فضلاً عن قطاع الخدمات، وربطها بالتطورات التي لحقت بالناتج المحلي الإجمالي والقوى العاملة والديون الخارجية.

لقد هيمنت في عقد التسعينات ستراتيجية الصناعات ذات المحتوى التقاني المتقدم، وذلك كي يصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية، من خلال التوجه إلى الصناعات والأنشطة التي تولد القيمة المضافة العالمية، وبدأ الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية، فضلاً عن نشاط البحث والتطوير، وقد نتج عن ذلك زيادة الاستثمارات المتوجهة نحو مشروع النشاط التصديري محققة نوعاً معقولاً من التقدم التقني[٢].

ويعد القطاع الصناعي في ماليزيا من القطاعات الرائدة في اقتصادها، لما له من إسهام من حيث الصادرات، وتعتمد عليه بصورة اكبر من القطاعات الأخرى، وقد حققت ماليزيا نجاحاً كبيراً في الصناعات التصديرية. إذ يتبين من الجدول (١)، بان قيمة ناتج القطاع الصناعي بلغت ٣٦،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤١% من الناتج الكلي سنة ١٩٩٥، انخفضت إلى ٣١،٧ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤٤% من الناتج المحلي

الإجمالي سنة ١٩٩٨، لانخفاض قيمة العملة الماليزية (الرينجيت) أمام العملات الأخرى وتراجع النمو الاقتصادي لها نتيجة أزمة دول شرق آسيا سنة ١٩٩٧[٣]، إلا أنها شهدت ارتفاعاً خلال السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٤٥،٣ بليون دولار، ولكنها بنسبة مساهمة ٤٨% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٠، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٦٨،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥٠% من ذلك الناتج سنة ٢٠٠٥، وقد أصبحت ٨٥،٥ بليون دولار، ولكن بنسبة مساهمة ٤٤% منه سنة ٢٠٠٩، وذلك لركود الاقتصاد العالمي وتراجع النمو في القطاع الصناعي نتيجة الأزمة المالية العالمية التي حدثت سنة ٢٠٠٨[٤]، إلا أنها ارتفعت إلى ٩٤،٠ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤٠% من ذلك الناتج سنة ٢٠١٠، ثم أصبحت ١٠٧،٧ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤٥،٢% منه سنة ٢٠١١، وذلك بسبب اهتمام الدولة بالإصلاحات الاقتصادية للقطاع الصناعي وتقديم الحوافز للقطاع الخاص، فضلاً عن تخفيض الضرائب عنه، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق النمو والتطور فيه[٥].

أما القطاع الزراعي فهو من القطاعات المكملة والمهمة للاقتصاد الماليزي، لأنه يعمل فيه جزء مهم من السكان ويعتمدون عليه كوسيلة للعيش، وقد احدث النمو الاقتصادي السريع في ماليزيا تغيرات بنيوية في اقتصادها المحلي والذي نتج عنها انخفاض في الأهمية النسبية للناتج في هذا القطاع، ويلاحظ من الجدول (١) بأن قيمة الناتج الزراعي بلغت ١١،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٣% من ذلك الناتج سنة ١٩٩٥، انخفضت إلى ٩،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٣% منه سنة ١٩٩٨، نتيجة الضغوط التي شهدها القطاع الزراعي سنة ١٩٩٧، واستمرت بالتذبذب والانخفاض اثر النقص في أسواق العمل وارتفاع تكاليف الأيدي العاملة وانتقال المصانع إلى الدول المجاورة، وكانت حركة دوران الأيدي العاملة مرتفعة، بسبب انتقال العمال للبحث عن أجور أعلى، وأصبح معدل الأجر ينمو بشكل أسرع من نمو الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساهمة

الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي[٦]، وارتفعت إلى٨،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٩% من ذلك الناتج سنة ٢٠٠٠، ارتفعت إلى ١١،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨% منه سنة ٢٠٠٥، إلا أنها أصبحت ١٨،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٩، وقد وصلت إلى ٢٠،٠ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٠، وارتفعت قليلاً إلى ٢٠،٣ بليون دولار وبنسبة مساهمة ٨،٥% من ذلك الناتج سنة ٢٠١١، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي وإهمال القطاع الزراعي، نتيجة تبني سياسة تشجيع الصادرات الصناعية[٧].

أما قطاع الخدمات فهو من القطاعات المهمة فيها لما له من أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي الماليزي، ويلاحظ من الجدول (١) بأن قيمة ناتج قطاع الخدمات قد بلغت ٤٠،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤٦% منه سنة ١٩٩٥، انخفضت إلى ٣٠،٩ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤٣% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٨، نتيجة الأزمة التي عصفت بشرق آسيا سنة ١٩٩٧، وتمادي المصارف التايلندية بالقروض الخارجية، إذ بدأت الأزمة من تايلند وانتشرت وأثرت في دول الإقليم ومنها ماليزيا، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة لتصل إلى ٥٧،٧ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤٢% منه سنة ٢٠٠٥، ثم تغيرت في السنوات اللاحقة حتى أصبحت ٨٧،٠ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٣٧% منه سنة ٢٠١٠، ثم ارتفعت إلى ١١٠،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤٦،٣% من ذلك الناتج سنة ٢٠١١، لانتعاش الاقتصاد الماليزي والدخول في دائرة العولمة مما أدى إلى تطوير قطاع الخدمات وتشجيع صادراتها.

ومن الجدير بالذكر القول أن هناك متغيرات رئيسة عدة في الاقتصاد الماليزي تأثرت بالسياسات الاقتصادية المتبعة فيها، فضلاً عن تأثيراتها الواضحة في الأداء الاقتصادي، ومن تلك المتغيرات الناتج المحلي

الإجمالي والقوى العاملة والسكان والديون الخارجية وغيرها. وفيما يأتي عرض موجز لكل منها:

الناتج المحلي الإجمالي

اتبعت ماليزيا أساليب متقدمة في تحفيز أداء قطاعاتها الاقتصادية، لذا فان إتباع وتطبيق سياسات تهدف إلى منح حوافز لزيادة الناتج، ودعم أسعار السلع والقروض التي تقدمها المؤسسات المالية والتوسع في الاستثمارات المالية، وان كل هذه العوامل ساعدت على تحقيق نموا في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يلاحظ من الجدول(١)، أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٨٨،٨ بليون دولار سنة ١٩٩٥، إلا أنها انخفضت إلى ٧٢،٢ بليون دولار سنة ١٩٩٨، نتيجة انخفاض أسعار منتجاتها في الأسواق العالمية اثر الأزمة المالية الآسيوية سنة ١٩٩٧، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فيها، ومع ذلك استطاعت تغيير مناخها الاقتصادي بعد مواجهتها لتلك الازمة[٨]، إذ بلغت ٩٣،٨ بليون دولار سنة ٢٠٠٠، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ١٣٧،٨ بليون دولار سنة ٢٠٠٥، وارتفعت إلى ٢٣٧،٨ بليون دولار سنة ٢٠١٠، وأصبحت ٢٣٨،٤ بليون دولار سنة ٢٠١١، نتيجة انفتاحها على العالم الخارجي، وانجازها ثلاث خطط خمسية مترابطة وهي الخطة الماليزية الخامسة (١٩٩٠ - ١٩٨٦)، والسادسة (١٩٩٥ - ١٩٩١)، والسابعة (٢٠٠٠ - ١٩٩٦)، واتسمت جميعها بإفساح المجال للقطاع الخاص وإعطاءه المزيد من الحوافز التشجيعية للمشاركة في تنفيذ الاستثمار، كما تم السماح لرأس المال الأجنبي المباشر بالاستثمار في اقتصادها، لما له من مساهمة في اكتساب الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا وجلب الخبرات والمهارات اللازمة لتشغيلها[٩].

القوى العاملة

تطورت القوى العاملة في السوق الماليزية، ومن خلال الجدول (١)، يلاحظ أنها بلغت ٧،٨٩٣ ألف عامل سنة ١٩٩٥، استمرت بالارتفاع في

السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ١٠،٤١٣ ألف عامل سنة ٢٠٠٥، وأصبحت ١١،٠٧٧ ألف عامل سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ١٠،٦٢٩ ألف عامل سنة ٢٠١١، نتيجة التطوير والتحديث التقاني من جانب، وتنمية رأس المال البشري، وتحسين هيكل المهارات لدى قوة العمل الماليزية من جانب أخر، واستخدام هذه المهارات في الصناعات الماليزية لذلك ارتفعت القوى العاملة في الصناعات الرأسمالية وتحولت من قوى عاملة زراعية إلى صناعية.

الديون الخارجية

يمكن من خلال حالة المديونية أن يلاحظ حدوث بعض الاختناقات في ماليزيا لعدم قدرتها على سدادها في المدة المحددة لها، مما دفع الحكومة الماليزية بعد انتهاء عقد الثمانينات إلى الانفتاح التجاري بشكل أوسع، وإتباع أسلوب تعامل مرن وأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، فعملت على تنشيط النمو الاقتصادي وتحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي، والتعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة كتلة الآسيان[١٠]، ويتبين من الجدول (١) أن قيمة الديون الخارجية لماليزيا قد بلغت ٣٤،٣ بليون دولار سنة ١٩٩٥، وأصبحت في السنتين (١٩٩٧،١٩٩٨) ما يقارب (٤٧،٢، ٤٢،٤) بليون دولار على التعاقب، نتيجة انهيار العملة الماليزية، مما أثر في تقلبات سعر الصرف لعملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية، وأدى إلى تراجع النمو الاقتصادي لماليزيا وتزايد ديونها الخارجية[١١]، وقد انخفضت إلى٤١،٩ بليون دولار سنة ٢٠٠٠، ارتفعت إلى٥٢،٠ بليون دولار سنة ٢٠٠٥، استمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى٦٤،٧ بليون دولار سنة ٢٠١٠، وأصبحت ٦٦،٨ بليون دولار سنة ٢٠١١.

المبحث الثاني: اتجاهات تطور التجارة الخارجية لماليزيا للمدة(٢٠١١ - ١٩٩٥)

سيتم تناول جانبين، الأول اتجاهات تطور الصادرات السلعية لماليزيا مع العالم الخارجي للمدة (٢٠١١ - ١٩٩٥)، والثاني اتجاهات تطور الإستيرادات السلعية لتلك الدولة مع العالم الخارجي للمدة نفسها، وكالآتي:

٢-١: اتجاهات تطور الصادرات السلعية لماليزيا مع العالم الخارجي للمدة (١٩٩٥ - ٢٠١١)

تعد ماليزيا إحدى الدول التي اتجهت نحو التصدير والإستيرادات من السلع الرأسمالية والوسيطة في عملية التصنيع، وفي بداية عقد الثمانينات اتبعت اتجاهين، الأول: سياسة إحلال الاستيرادات، والثاني: التركيز على إنتاج الصناعات التحويلية، في حين بدأت بمنتصف عقد الثمانينات وحتى سنة ٢٠٠٠، بخطة هدفت إلى تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط النمو الصناعي وتنويع البنية السلعية للصادرات والاستيرادات، فضلاً عن تطوير البنى التحتية، وكانت نتيجة هذه السياسات أن تزايد انتعاش الاقتصاد الماليزي[١٢].

ويتبين من الجدول (٢) تطور الصادرات الإجمالية الماليزية خلال مدة الدراسة، إذ بلغت ٧٣،٧ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨٣% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٥، وأصبحت ٧٣،٥ بليون دولار وبنسبة مساهمة ١٠٢% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٨، نتيجة تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض قيمة (الرينجيت) الماليزي، فضلاً عن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر اثر الأزمة المالية الآسيوية سنة ١٩٩٧[١٣]، ارتفعت إلى ٩٨،٢ وبنسبة مساهمة ١٠٥% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٠، ارتفعت إلى ١٤٠،٩ وبنسبة مساهمة ١٠٢% من ذلك الناتج سنة ٢٠٠٥، نتيجة انفتاحها على العالم الخارجي وإقامة علاقات تجارية مع دول

العالم المختلفة[١٤]، إلا أنها تغيرت سنة ٢٠٠٩، إذ بلغت ١٥٧،٤ بليون دولار وبنسبة مساهمة ٨٥% من ذلك الناتج، نتيجة ارتباط الاقتصاد الماليزي بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد ارتفعت إلى ٢٣١،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٩٧% من ذلك الناتج سنة ٢٠١٠، وأصبحت ٢٤٠ بليون دولار وبنسبة مساهمة ١٠٠،٧% من ذلك الناتج سنة ٢٠١١، لانتعاش اقتصادها، فضلاً عن التركيز على أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي.

ويلاحظ من الجدول (٢)، أن الصادرات الصناعية احتلت المرتبة الأولى، إذ بلغت ٥٥،٢ بليون دولار وبنسبة مساهمة ٧٥% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، وذلك نتيجة ازدهار الصناعات والاهتمام بالقطاع الصناعي وتطويره وأصبحت الصادرات المحرك الأساس للنمو في ماليزيا[١٥]، وقد أصبحت ٥٧،٤ بليون دولار وبنسبة مساهمة ٧٨% من صادرات ماليزيا سنة ١٩٩٨، ثم ارتفعت إلى ٧٨،٧ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨٠% من تلك الصادرات سنة ٢٠٠٠، وانخفضت نتيجة الركود الاقتصادي العالمي خلال السنتين (٢٠٠١،٢٠٠٢)، ثم ارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل إلى ١٠٤،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٧٤% منها سنة ٢٠٠٥، نتيجة تنوع التقنيات العالمية وتطوير وسائل الإنتاج، فضلاً عن التنوع في صادرات ماليزيا، وتزايد التأهيل للمهارات في استخدام هذه التقنيات مما أدى إلى تزايد نمو صادراتها الصناعية[١٦]، إلا أنها أصبحت ١٠٨،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٦٩% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠٠٩، لتراجع الاقتصاد الماليزي تأثرا بالأزمة المالية العالمية لكونه منفتح على العالم الخارجي، فضلاً عن انخفاض ثقة المستهلك بعد تراجع الاستثمارات نتيجة تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الأزمة الآسيوية[١٧]، إلا أنها ارتفعت سنة ٢٠١٠ إلى ١٣٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥٨% منها، ووصلت إلى ١٣٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥٧،٥% منها سنة ٢٠١١.

أما ما يخص الصادرات من سلع التعدين، فقد احتلت المرتبة الثانية خلال مدة الدراسة، إذ بلغت ٦،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، نتيجة الاكتشافات البترولية والاستثمارات في قطاع التعدين، إذ أن القصدير والنفط هما الموردان المعدنيان الرئيسان ذوا الأهمية الاقتصادية في الاقتصاد الماليزي، ثم انخفضت إلى ٥،٣ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٧% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٨، نتيجة تراجع الاستثمارات وعمليات التنقيب في قطاع التعدين[١٨]، إلا أنها شهدت ارتفاعاً، إذ بلغت ١٠،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١١% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠٠٠، وقد ارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل إلى ١٩،٧ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٤% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠٠٥، باستثناء الانخفاض في السنتين (٢٠٠١،٢٠٠٢) اثر الركود الاقتصادي الأمريكي وعلاقاتها التجارية معها نتيجة أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، وقد تغيرت في السنوات اللاحقة لتصل إلى ٢٥،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٦% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠٠٩، نتيجة انخفاض الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط العالمية أثر انعكاسات الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨، ثم ارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل إلى ٣٤،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٥% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠١٠، وأصبحت ٣٦،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٥،١% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠١١، نتيجة الانتعاش في الصناعات التحويلية والتعدين[١٩].

أما ما يخص الصادرات من السلع الزراعية، فقد احتلت المرتبة الثالثة خلال مدة الدراسة، إذ بلغت ١١،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٦% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، نتيجة زيادة الطلب على الصادرات من السلع الزراعية، فضلاً عن الاهتمام بالإرشاد الزراعي من قبل الدولة، وكذلك استخدام التكنولوجيا في العمليات الزراعية[٢٠]، وقد انخفضت إلى ٩،٣ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٣% من صادراتها الإجمالية سنة

١٩٩٨، اثر تراجع الاستثمارات في القطاع الزراعي والاهتمام بالقطاع الصناعي، ثم انخفضت إلى ٨،٠ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠٠٠، وانخفضت خلال السنتين (٢٠٠١، ٢٠٠٢) نتيجة الركود الاقتصادي الأمريكي والارتباط التجاري الماليزي معها، إلا أنها شهدت ارتفاعا خلال سنة ٢٠٠٥، إذ بلغت ١٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٠% من صادراتها الإجمالية، نتيجة استخدام الأسمدة في الزراعة وتنفيذ مشاريع الري من قبل الدولة وسياستها الزراعية الرشيدة التي ساعدت على تحقيق نموا اقتصاديا في البلاد[٢١]، واستمرت بالتذبذب في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٣٠،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٣% منها سنة ٢٠١٠، وارتفعت إلى ٣٢،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٣،٤% سنة ٢٠١١ منها، نتيجة النجاح في تنفيذ الخطة الماليزية للقطاع الزراعي للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٠٦) لكي يصبح القطاع الزراعي محركا للنمو الاقتصادي بعد القطاع الصناعي والتعدين، ونتيجة تطبيق التقنية الحديثة وتحسين نوعية الناتج، وتقدم تقنية المعلومات والاتصالات وتزايد القوى العاملة الزراعية الماهرة[٢٢].

٢-٢: اتجاهات تطور الاستيرادات السلعية لماليزيا مع العالم الخارجي للمدة (١٩٩٥ - ٢٠١١)

إن الموقع الجغرافي المتميز لماليزيا وتوجهها لتطوير اقتصادها كان له الأثر في تحولها من دولة تعتمد على الزراعة والمواد الأولية في عقد الستينات من القرن العشرين، إلى دولة تعتمد على التجارة الخارجية والصناعة في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين ولحد الآن، بسبب استخدامها التقنيات الحديثة، واكتساب المعرفة، وإقامة الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية، مما ساعدها على تطور اقتصادها وتحقيق نمو اقتصادي خلال مدة قصيرة.

ويلاحظ من الجدول (٢)، أن هناك تطوراً في الاستيرادات السلعية خلال مدة الدراسة، إذ بلغت ٧٧،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨٧% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٥، انخفضت إلى ٥٨،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨١% منه سنة ١٩٩٨، بسبب تدهور قيمة عملتها المحلية، وانهيار النظام المالي والمصرفي اثر الأزمة الآسيوية سنة ١٩٩٧، مما اثر في الاستيرادات الماليزية[٢٣]، وارتفعت إلى ٨٢،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨٨% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٠، ووصلت إلى ١١٣،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨٢% منه سنة ٢٠٠٥، وذلك لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد، وارتفعت إلى ١٤٦،٩ بليون دولار سنة ٢٠٠٧، وبنسبة مساهمة ٧٩% منه، إلا أنها شهدت انخفاضاً خلال سنة ٢٠٠٩، إذ بلغت ١٢٣،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٦٩% منه، لتراجع الطلب المحلي على الاستيرادات السلعية، وتأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمة المالية العالمية التي حدثت سنة ٢٠٠٨، وشهدت ارتفاعاً خلال سنة ٢٠١٠، إذ بلغت ١٦١،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٦٢% منه، وأصبحت ١٦٦،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٦٩،٨% منه سنة ٢٠١١، نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً عن زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية فيها[٢٤].

أما ما يخص مكونات البنية السلعية للاستيرادات فيلاحظ من الجدول (٢)، بأن الاستيرادات الصناعية جاءت بالمرتبة الأولى خلال مدة الدراسة، إذ بلغت ٦٤،٣ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨٣% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، انخفضت إلى ٤٨،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨٣% منها سنة ١٩٩٨، نتيجة الأزمة الأسيوية المالية سنة ١٩٩٧، وتعرض العملة الماليزية لفقدان قوتها الشرائية، رغم محاولة البنك المركزي بزيادة سعر الفائدة على احتياطاتها الأجنبية، إلا أنها شهدت ارتفاعا خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى ٦٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨٣% منها سنة ٢٠٠٠، ارتفعت إلى ٩٠،٦ بليون دولا، وبنسبة مساهمة ٨٠% منها سنة ٢٠٠٥، إلا أنها أصبحت ٩٢،٩ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٧٥% منها سنة ٢٠٠٩، نتيجة انخفاض الاستثمارات الأجنبية في ماليزيا وانخفاض قيمة صادراتها مما اثر في الاستيرادات السلعية أثر الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨[٢٥]، وارتفعت إلى ١٢٠،٣ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٧٥% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ١٢٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٧٣،٢% منها سنة ٢٠١١، للانتعاش الاقتصادي من خلال النمو في الصادرات وحصول تلك البلاد على العملات الصعبة، مما أدى إلى زيادة استيراداتها من هذه السلع.

أما عن الاستيرادات من سلع التعدين، فقد احتلت المرتبة الثانية، إذ بلغت ٤،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، انخفضت إلى٣،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٦% منها سنة ١٩٩٨، ارتفعت إلى ٦،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٨% منها سنة ٢٠٠٠، ارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل إلى ١٣،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٢% منها سنة ٢٠٠٥، لزيادة الطلب المحلي عليها ولأهميته في تحريك النمو الاقتصادي، وقد انخفضت إلى ١٥،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٣% منها سنة ٢٠٠٩ لتأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمة المالية

العالمية سنة ٢٠٠٨، وأصبحت ٢٥،٣ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٥% منها سنة ٢٠١٠، وارتفعت إلى ٢٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٥،٦% منها سنة ٢٠١١، لارتفاع الطلب المحلي على المنتجات التعدينية لأهميتها في تحريك الاقتصاد الماليزي.

أما استيرادات السلع الزراعية، فقد احتلت المرتبة الثالثة، إذ بلغت ٤،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٦% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، انخفضت إلى ٤،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٧% منها سنة ١٩٩٨، لعدم قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها العاجلة تجاه دائنيها نتيجة حدوث أزمة شرق آسيا سنة ١٩٩٧، وأصبحت ٤،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٦% منها سنة ٢٠٠٠، ارتفعت إلى ٧،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٦% منها سنة ٢٠٠٥، نتيجة اندماج للقطاع الزراعي مع القطاعات الأخرى وزيادة الطلب على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق النمو الاقتصادي[٢٦]، وقد انخفضت إلى ١٥،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٠% منها سنة ٢٠١٠، وأصبحت ١٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٩،٦% منها سنة ٢٠١١، لانفتاحها على العالم الخارجي.

٢-٣: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لماليزيا مع العالم للمدة (١٩٩٥ - ٢٠١١)

يعكس التوزيع الجغرافي الحركة المكانية لدولة ما مع العالم الخارجي، بمعرفة نوع وطبيعة الأسواق العالمية، وحالة التحسن في العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تؤدي إلى زيادة التبادل السلعي الدولي بعقد الاتفاقيات التجارية، كذلك انفتاح ماليزيا على العالم الخارجي من خلال حرية التجارة وتخفيض التعريفات الكمركية، مما يؤدي إلى زيادة تنوع مناشئ الصادرات والاستيرادات لتلك الدولة، وسيتم في هذه الفقرة أخذ اتجاهات التوزيع الجغرافي لصادرات واستيرادات ماليزيا مع العالم الخارجي، وكالآتي:

٢-٣-١: التوزيع الجغرافي لصادرات ماليزيا مع العالم للمدة (١٩٩٥ - ٢٠١١)

سعت ماليزيا إلى خلق مناخ وعلاقات تجارية ملائمة مع العالم الخارجي، وإتباع نظام تحرري قائم على الانفتاح التجاري، مستخدمة سياسة التصنيع ذات التوجه إلى القطاع التصديري والتركيز عليه لان له أولوية في تطوير العديد من النشاطات الاقتصادية[٢٧].

ويتبين من الجدول (٣)، بان الولايات المتحدة الأمريكية تعد الشريك التجاري الأكبر لماليزيا، إذ بلغت حصتها ١٥،٣ بليون دولار، وبنسبة ٢١% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، ارتفعت إلى ٢٠،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢١% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠٠٠، انخفضت في سنتي ١٩٩٧، ١٩٩٨، اثر الأزمة المالية الأسيوية وقد شهدت انخفاضا لسنتي (٢٠٠١، ٢٠٠)، نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الذي اثر على الاقتصاد الماليزي، وارتفعت إلى ٢٧،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢٠% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠٠٥، انخفضت إلى ٢٠،٤ بليون دولار وبنسبة مساهمة ١٢% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠٠٩، وكان ذلك نتيجة انخفاض الإنتاج والاستثمارات اثر تدهور قيمة العملة الأمريكية اثر الأزمة العالمية التي حدثت سنة ٢٠٠٨، وقد ارتفعت إلى ٢٤،٣ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٣% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ٢٤،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٣% منها سنة ٢٠١١.

وتأتي سنغافورة بالمرتبة الثانية إذ بلغت ١٤،٩ بليون دولار، وبنسبة ٢٠% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، وانخفضت إلى ١٢،٥ بليون دولار، وبنسبة ١٨% منها سنة ١٩٩٨، وارتفعت إلى ١٨،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٨% منها سنة ٢٠٠٠، وقد ارتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٢٢،٠ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٦% منها سنة

٢٠٠٥، وكان ذلك نتيجة تطور العلاقات التجارية، فضلاً عن تزايد التبادل التجاري بسبب قرب المسافة بينهم، وقد أصبحت ٢٤،٧ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٥% منها سنة ٢٠٠٩، ويرجع سبب ذلك لانفتاحها على اقتصادات دول العالم الخارجي الذي تعرض للازمة العالمية سنة ٢٠٠٨، وقد ارتفعت إلى ٢٦،٦ بليون دولار، وبنسبة ١٥% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ٢٦،٩ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٤% منها سنة ٢٠١١.

أما اليابان فتأتي بالمرتبة الثالثة، إذ بلغت قيمة الصادرات الموجهة إليها ٩،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٢% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، وأصبحت ٩،٩ بليون دولار، وبانخفاض نسبة مساهمتها إلى ١٣% منها سنة ١٩٩٧، وذلك اثر الأزمة الأسيوية التي حدثت في تلك السنة، ووصلت إلى ١٢،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٣% منها سنة ٢٠٠٠، وقد ارتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ١٣،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٩% سنة ٢٠٠٥، وكان ذلك نتيجة زيادة الطلب على الصادرات الماليزية، فضلاً عن زيادة الاستثمارات اليابانية في ماليزيا، مما أدى إلى زيادة التبادل التجاري[٢٨]، وقد أصبحت ١٥،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٩% منها سنة ٢٠٠٩، ارتفعت إلى ١٧،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٠% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ١٨،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٠% منها سنة ٢٠١١، وذلك بسبب توسع التبادل التجاري وزيادة عقد الاتفاقيات التجارية مع اليابان.

وتأتي الصين بالمرتبة الرابعة، إذ بلغت قيمة الصادرات الموجهة إليها ١،٩ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٣% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، ارتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت ٣،٠ بليون دولار، وبنسبة ٣% منها سنة ٢٠٠٠، وقد ارتفعت إلى ٩،٣ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٧% سنة ٢٠٠٥، وكان ذلك نتيجة دخول الصين في منظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى تزايد التبادل التجاري[٢٩]، وقد انخفضت إلى ١٦،٨ بليون

دولار، وبنسبة مساهمة ١٠% سنة ٢٠٠٩، ثم ارتفعت إلى ١٧،١ بليون دولار، وبنسبة ٩% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ١٧،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٠% منها سنة ٢٠١١، لزيادة العلاقات التجارية بينهما.

وتأتي هونغ كونغ بالمرتبة الخامسة، إذ بلغت قيمة الصادرات إليها ٣،٩ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، وانخفضت إلى ٣،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥% منها سنة ١٩٩٨، وقد ارتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٨،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٦% سنة ٢٠٠٥، إلا أنها انخفضت إلى ٧،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥% سنة ٢٠٠٩، بسبب انفتاح ماليزيا على العالم وتأثر اقتصادها بالأزمة العالمية التي حدثت ٢٠٠٨، إلا أنها ارتفعت إلى ٨،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ٨،٣ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠١١.

أما تايلند فتأتي بالمرتبة السادسة، إذ بلغت قيمة الصادرات الموجهة إليها ٢،٩ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% من الصادرات الإجمالية الماليزية سنة ١٩٩٥، انخفضت إلى ٢،٩ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ١٩٩٧، وكان ذلك نتيجة حدوث الأخطاء في برمجة السياسات الاقتصادية، وضعف مؤسسات القطاع المالي والمشاكل التي اعترضت اقتصاد ماليزيا اثر الأزمة المالية الأسيوية التي حدثت سنة ١٩٩٧، وقد ارتفعت إلى ٣،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠٠٠، ثم ارتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٧،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥% منها سنة ٢٠٠٥، وأصبحت ٨،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥% من صادراتها الإجمالية سنة ٢٠٠٩، وارتفعت إلى ٨،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ٩،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥% منها سنة ٢٠١١.

وتأتي الأراضي المنخفضة المسماة نيذرلاند(*) بالمرتبة السابعة، إذ بلغت ١،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، وذلك نتيجة الانفتاح التجاري لماليزيا وتحقيق المكاسب من التجارة الحرة. وقد ارتفعت إلى ٤،١ بليون دولار، وبنسبة ٤% منها سنة ٢٠٠٠، انخفضت إلى ٣،٤ بليون دولار، وبنسبة ٤% منها سنة ٢٠٠٢، وذلك لضعف التبادل التجاري، وأصبحت ٤،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٣% منها سنة ٢٠٠٥، وأصبحت ٦،١ بليون دولار، وبنسبة ٤% منها سنة ٢٠٠٩، ارتفعت إلى ٦،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ٦،٧ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠١١.

أما كوريا الجنوبية فتأتي بالمرتبة الثامنة، إذ بلغت ٢،٠ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٣% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، وقد انخفضت إلى ١،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢% منها سنة ١٩٩٨، وقد شهدت تذبذبا في سنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٤،٦ بليون دولار، وبنسبة ٣% منها سنة ٢٠٠٥، انخفضت اثر ارتفاع الأسعار العالمية والتقلبات الاقتصادية التي حدثت في العالم بفعل الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨، إذ بلغت ٦،٣ بليون دولار، وبنسبة ٤% منها سنة ٢٠٠٩، ارتفعت إلى ٦،٩ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ٧،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠١١، نتيجة تزايد عقد الاتفاقيات التجارية والتعاون الدولي بينهما(٣٠).

أما استراليا فتأتي بالمرتبة التاسعة، إذ بلغت قيمة الصادرات الموجهة إليها ١،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، ارتفعت في السنوات اللاحقة إلى ٢،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢% منها سنة ٢٠٠٠، وقد ارتفعت إلى ٤،٧ بليون دولار، وبنسبة ٣% منها

(*) نيذرلاند : تضم دول هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ.

سنة ٢٠٠٥، وذلك لرغبة ماليزيا بتنويع وتوسيع أسواقها، مما أدى إلى زيادة صادراتها إلى استراليا، وقد انخفضت إلى ٦،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠٠٩، ارتفعت إلى ٦،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ٦،٣ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٣% منها سنة ٢٠١١، لزيادة العولمة الاقتصادية وعقد الاتفاقيات التجارية بينهما.

وأتت الهند بالمرتبة العاشرة، إذ بلغت ٠،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١% من صادراتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، ارتفعت إلى ١،٩ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢% منها سنة ٢٠٠٠، وقد ارتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٤،٠ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٣% منها سنة ٢٠٠٥، انخفضت في السنوات اللاحقة وأصبحت ٦،٣ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠٠٩، نتيجة تأثرها بالأزمة المالية الأسيوية، وتدهور قيمة العملة الماليزية، فضلا عن تراجع نمو الصادرات الماليزية لانخفاض الطلب العالمي عليها، وقد ارتفعت إلى ٦،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠١٠، وأصبحت ٦،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠١١، وذلك لان الهند لا تستطيع الاستغناء عن السوق الماليزية في تصريف منتجاتها، فضلا عن عقد اتفاقيات التجارة الحرة بين دول الآسيان والهند، وتحسن العلاقات التجارية وزيادتها بسبب تأثير العولمة الاقتصادية خلال تلك السنوات[٣١].

٢-٣-٢: التوزيع الجغرافي للاستيرادات لماليزيا للمدة (٢٠١١ - ١٩٩٥)

يتسم التوزيع الجغرافي للاستيرادات في ماليزيا بانتشاره الواسع، وذلك لاستيرادها السلع والخدمات المتنوعة من الأسواق العالمية، نتيجة عدم كفاية الإنتاج المحلي وتزايد الطلب على السلع المختلفة، كما أن التوزيع الجغرافي للاستيرادات احد أوجه البناء وتحقيق التنمية داخل البلد من خلال إسهام الاستيرادات الرأسمالية والوسيطة في النمو والتطور، فضلاً عن سد حاجة الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية[٣٢].

ويلاحظ من الجدول (٤)، بان اليابان كانت من أهم الشركاء التجاريين لماليزيا خلال مدة الدراسة، إذ بلغت ٢١،٢ بليون دولار، وبنسبة ٢٧% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، انخفضت إلى ١١،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢٠% منها سنة ١٩٩٨، نتيجة إفلاس العديد من المؤسسات المالية والشركات الصناعية والتجارية وانهيار الإنتاج بشدة سنة ١٩٩٧ اثر الأزمة الأسيوية، ثم ارتفعت إلى ١٧،٣ بليون دولار، وبنسبة ٢١% منها سنة ٢٠٠٠، انخفضت خلال السنتين (٢٠٠١، ٢٠٠٢) بسبب ركود الاقتصاد الأمريكي نتيجة أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، إذ تأثرت بذلك لارتباطها بعلاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفعت إلى ١٦،٦ بليون دولار، وبنسبة ١٤% منها سنة ٢٠٠٥، وانخفضت إلى ١٧،٨ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٢% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ١٨،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٢% منها سنة ٢٠١١.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد احتلت المرتبة الثانية من نصيبها من استيرادات ماليزيا، إذ بلغت ١٢،٧ بليون دولار، وبنسبة ١٦% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، ثم انخفضت إلى ١١،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢٠% منها سنة ١٩٩٨، تغيرت في السنوات اللاحقة حتى أصبحت ١٣،٧ بليون دولار، وبنسبة ١٧% منها سنة ٢٠٠٠، ثم انخفضت إلى ١٤،٩ بليون

دولار، وبنسبة ١٣% منها سنة ٢٠٠٥، وذلك لانخفاض الطلب على الاستيرادات الماليزية، ثم انخفضت إلى ١٢،٥ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٩% منها سنة ٢٠٠٩، بسبب ارتباط عملاتها بالدولار وسوء إدارة أسعار الصرف وسوق العملات اثر على استيرادات ماليزيا من الولايات المتحدة، ثم ارتفعت إلى ١٥،٢ بليون دولار، وبنسبة ١٠% منها سنة ٢٠١٠، وقد وصلت إلى ١٥،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٠% منها سنة ٢٠١١، بسبب العولمة الاقتصادية وانفتاح الاقتصاد الماليزي على الأسواق العالمية.

أما سنغافورة فقد احتلت المرتبة الثالثة، إذ بلغت قيمة الاستيرادات ٩،٦ بليون دولار، وبنسبة ١٢% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، ثم انخفضت إلى ٧،٩ بليون دولار، وبنسبة ١٤% منها سنة ١٩٩٨، وذلك نتيجة ارتفاع معدلات التضخم والعجز في الميزان التجاري سنة ١٩٩٧، ارتفعت إلى ١١،٨ بليون دولار، وبنسبة ١٤% منها سنة ٢٠٠٠، استمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ١٣،٤ بليون دولار، وبنسبة ١١% منها سنة ٢٠٠٥، ثم ارتفعت إلى ٢٦،٧ بليون دولار، وبنسبة ٢٠% منها سنة ٢٠٠٩، نتيجة تزايد الاتفاقيات التجارية وإلغاء التعريفة الكمركية بينهما، انخفضت إلى ٢٠،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٤% منها سنة ٢٠١٠، وأصبحت ٢٠،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٤% منها سنة ٢٠١١، وذلك لتحول الطلب على السلع المحلية الماليزية.

أما الصين فقد احتلت المرتبة الرابعة، إذ بلغت ١،٧ بليون دولار، وبنسبة ٢% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، ثم أصبحت ٣،٢ بليون دولار، وبنسبة ٤% منها سنة ٢٠٠٠، بسبب عقد الاتفاقيات التجارية بين كوالالمبور وبكين ودعم العلاقات التجارية بينهما[٣٣]، ثم استمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ١٣،٢ بليون دولار، وبنسبة ١١% منها سنة ٢٠٠٥، وأصبحت ١٨،٥ بليون دولار، وبنسبة ١٣% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ١٨،٩ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ١٣% منها سنة ٢٠١١.

واحتلت تايلند المرتبة الخامسة، إذ بلغت ١،٥ بليون دولار، وبنسبة ٣% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، وذلك لتزايد الانفتاح التجاري معها، فضلاً عن زيادة الطلب على السلع التايلندية، وأصبحت ٢،٤ بليون دولار، وبنسبة ٤% منها سنة ١٩٩٨، لكنها ارتفعت إلى ٣،٢ بليون دولار، وبنسبة ٤% منها سنة ٢٠٠٠، ثم استمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٦،٠ بليون دولار، وبنسبة ٥% منها سنة ٢٠٠٥، ثم ارتفعت إلى ٨،٣ بليون دولار، وبنسبة ٦% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ٨،٦ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٦% منها سنة ٢٠١١.

أما كوريا الجنوبية فقد احتلت المرتبة السادسة، إذ بلغت ٣،٢ بليون دولار، وبنسبة ٤% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، ويرجع ذلك إلى تخفيف القيود عن الاستيرادات نتيجة زيادة عقد الاتفاقيات بين الطرفين، وأصبحت ٣،٥ بليون دولار، وبنسبة ٦% منها سنة ١٩٩٨، بسبب تراجع الإنتاج ونتيجة تدهور الاقتصاد الماليزي لحدوث الأزمة الأسيوية، ثم ارتفعت إلى ٣،٧ بليون دولار، وبنسبة ٤% منها سنة ٢٠٠٠، وتغيرت في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٥،٧ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥% منها سنة ٢٠٠٥، وتغيرت في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٦،٧ بليون دولار، وبنسبة ٥% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ٦،٩ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٥% منها سنة ٢٠١١.

أما اندونيسيا فقد احتلت المرتبة السابعة، إذ بلغت ١،٢ بليون دولار، وبنسبة ٢% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، ثم ارتفعت إلى ٢،٣ بليون دولار، وبنسبة ٣% منها سنة ٢٠٠٠، وأصبحت ٤،٤ بليون دولار، وبنسبة ٤% منها سنة ٢٠٠٥، وتغيرت في السنوات اللاحقة حتى أصبحت ٥،٠ بليون دولار، وبنسبة ٤% منها سنة ٢٠٠٩، ثم شهدت ارتفاعاً خلال سنة ٢٠١٠، إذ بلغت ٦،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها، ووصلت إلى

٦،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤ % منها سنة ٢٠١١، لقرب المنطقة الجغرافية بين الدولتين.

أما هونغ كونغ فقد احتلت المرتبة الثامنة، إذ بلغت ١،٧ بليون دولار، وبنسبة ٢% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، وأصبحت ٢،٣ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٣% منها سنة ٢٠٠٠، وأصبحت ٢،٩ بليون دولار، وبنسبة ٣% منها سنة ٢٠٠٥، انخفضت إلى ٢،٦ بليون دولار، وبنسبة ٢% منها سنة ٢٠٠٩، لتحول ماليزيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع ومحاولة تطوير إنتاجها المحلي مما أدى إلى تخفيض الاستيرادات الأندنوسية. ثم ارتفعت إلى ٣،٨ بليون دولار، وبنسبة ٣% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٣% منها سنة ٢٠١١.

جاءت ألمانيا بالمرتبة التاسعة، إذ بلغت ٣،٣ بليون دولار، وبنسبة ٤% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٥، وذلك لسد الطلب المحلي المتزايد، انخفضت إلى ٢،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ١٩٩٨، ثم أصبحت ٢،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٣% منها سنة ٢٠٠٠، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى ٥،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠٠٥، وذلك نتيجة تزايد الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تتمتع به كلا الدولتين، فضلاً عن تغير ذوق المستهلك الماليزي باتجاه المنتجات الأوروبية، ثم اصبحت٥،١ بليون دولار، وبنسبة ٤% منها سنة ٢٠٠٩، ارتفعت إلى ٦،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ٦،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٤% منها سنة ٢٠١١، نتيجة تزايد عقد الاتفاقيات التجارية، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي بين أوروبا والآسيان.

وتبوأت استراليا المرتبة العاشرة، إذ بلغت ١،٠ بليون دولار، وشكلت نسبة مساهمة ٣% من استيراداتها الإجمالية سنة ١٩٩٠، ارتفعت إلى ٢،١ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٣% منها سنة ١٩٩٥، وانخفضت في السنوات

اللاحقة حتى أصبحت ١،٧ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢% منها سنة ٢٠٠٠، ثم ارتفعت إلى ٢،٢ بليون دولار وبنسبة مساهمة ٢% منها سنة ٢٠٠٥، إلا أنها تغيرت في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى ٢،٦ وبنسبة ٢% منها سنة ٢٠٠٩، إذ كانت متواضعة نتيجة تغير الطلب باتجاه السلع ذات الجودة والنوعية من المناشيء الأوروبية، ثم ارتفعت إلى ٣،٢ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢% منها سنة ٢٠١٠، ووصلت إلى ٣،٤ بليون دولار، وبنسبة مساهمة ٢% منها سنة ٢٠١١.

الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، وهي كالآتي:

أولاً: الاستنتاجات

- تبين من ملامح تطور الاقتصاد الماليزي، اعتماده على النفط كونه محرك للأنشطة الاقتصادية فضلاً عن تمويل الاستيرادات السلعية من خلال إيرادات الصادرات النفطية.
- اتضح من ملامح تطور القطاعات السلعية لماليزيا، تزايد قيمة الإنتاج السلعي في القطاع لا الصناعي، وانخفاضه في القطاع الزراعي، لاهتمام الدولة بالقطاع الأول وإهمالها الثاني. في حين أن قيمة الإنتاج في قطاع الخدمات كانت مرتفعة وقد تطورت بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة.
- تبين من ملامح تطور المتغيرات الاقتصادية لماليزيا، أن الناتج المحلي الإجمالي تزايد خلال مدة الدراسة، فضلاً عن حدوث تزايد ملحوظ في القوى العاملة لانتعاش الاقتصاد الماليزي، وكذلك تزايد ديونها الخارجية خلال مدة الدراسة لعدم قدرتها على سدادها في المدة المحددة لها.
- اتضح من تحليل مؤشرات التجارة الخارجية لماليزيا، وجود التطور في صادراتها الإجمالية مع العالم الخارجي، فضلاً عن الارتفاع الواضح في استيراداتها الإجمالية خلال مدة الدراسة.
- تبين وجود التطور في مكونات البنية السلعية للصادرات الإجمالية الماليزية إلى العالم الخارجي المدة الدراسة، وقد احتلت السلع الصناعية المرتبة الأولى، وجاءت سلع التعدين بالمرتبة الثانية، ومن ثم السلع الزراعية بالمرتبة الثالثة.
- حدوث التطور الملموس والتنوع في مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات، إذ احتلت السلع الصناعية المرتبة الأولى، وجاءت سلع

التعدين بالمرتبة الثانية، أما الاستيرادات الزراعية فقد احتلت المرتبة الثالثة خلال مدة الدراسة.

- الكشف عن التغير في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الماليزية (الصادرات والاستيرادات)، ففي جانب الصادرات كانت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأكبر لها وقد احتلت المرتبة الأولى، وجاءت سنغافورة بالمرتبة الثانية، ثم اعقبتها اليابان بالمرتبة الثالثة، وبعدها الصين، هونغ كونغ، تايلند، نيذر لاند، كوريا الجنوبية، استراليا، والهند خلال مدة الدراسة.

وفي جانب الاستيرادات جاءت اليابان بالمرتبة الأولى، والولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الثانية، وسنغافورة بالمرتبة الثالثة، ثم اعقبتها الصين، تايلند، كوريا الجنوبية، اندونيسيا، هونغ كونغ، المانيا، وأخيرا استراليا خلال تلك المدة.

ثانياً: المقترحات

- من الضروري اعتماد ماليزيا على منطقة الآسيان ولا تكتفي بتوجهها نحو العالم الخارجي، لأنه وبحكم مكانتها المتميزة التي تتمتع بها في المنطقة ستؤدي إلى جذب الاستثمارات إليها وجعلها حلقة وصل بين دول العالم المختلفة من خلال انضمامها إلى هذا التكتل.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي إلى جانب القطاع الصناعي، إذ أن إهمال أحدهما على حساب الآخر سيعرقل عملية التنمية المتوازنة خاصةً أن هناك نسبة واضحة من السكان تعيش على الزراعة في ماليزيا.
- السعي لتنويع الهيكل الإنتاجي للحد من الاستيرادات، وتوجيه الفائض من الإيرادات النفطية لتطوير القطاعات السلعية، مما يساعد على تحسين الهيكل الإنتاجي لماليزيا.
- ضرورة عمل دراسات ومشاريع بحثية في مجال الانفتاح التجاري، وتنويع الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدول شرق أسيا، فضلاً عن إجراء

دراسات التنبؤ باتجاهات تطور التجارة الخارجية للدول النامية النفطية، لكي تكون منهاج عمل لصانعي القرار ولغرض الاستفادة منها مستقبلاً.

Development of the external trade of Malaysia and trends of the geographical distribution orientations from (1995-2011)

Dr. Saad Mahmood Alkawaz
Saad_alkawaz@yahoo.

ABSTRACT

The research aims at realizing the Malaysian aspirations towards the world market through focusing on analyzing the orientations of the development of the external trade in both import and export between Malaysia and different countries of the world as well as the change of its geographical distribution during the period under discussion. The research is based on a hypothesis; states that there has been a development in Malaysian external trade with the world accompanied with a change in the geographical distribution of its components of merchandises' export and import. The research has also included two basic axes, the first has discussed the main features of the Malaysian economy, while the second has focused on the external trade and the aspects of its geographical distribution in Malaysia during that period. The research has attained a number of conclusions and proposals.

الجدول (١) المؤشرات الرئيسة لتطور القطاعات السلعية وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا للمدة (١٩٩٥- ٢٠١١)(*)(بليون دولار)

المؤشرات / السنوات	القطاع الصناعي	الأهمية النسبية للقطاع الصناعي %	القطاع الزراعي	الأهمية النسبية للقطاع الزراعي %	قطاع الخدمات	الأهمية النسبية لقطاع الخدمات %	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	القوى العاملة بالألف	الديون الخارجية بمليارات دولارات	عدد السكان مليون نسمة
١٩٩٥	٣٦،٧	٤١	١١،٥	١٣	٤٠،٦	٤٦	٨٨،٨	٧،٨٩٣	٣٤،٣	٢٠،٦٨
١٩٩٦	٤٣،٩	٤٤	١١،٥	١١	٤٥،٢	٤٥	١٠٠،٩	٨،٦١٦	٣٩،٧	٢١،١٧
١٩٩٧	٤٤،٦	٤٥	١١،١	١١	٤٤،٤	٤٤	١٠٠،٢	٨،٧٨٤	٤٧،٢	٢١،٧٧
١٩٩٨	٣١،٧	٤٤	٩،٦	١٣	٣٠،٩	٤٣	٧٢،٢	٨،٨٨٤	٤٢،٤	٢٢،٣٣
١٩٩٩	٣٦،٨	٤٧	٨،٦	١١	٣٣،٥	٤٢	٧٩،١	٩،١٥٢	٤١،٩	٢٢،٩١
٢٠٠٠	٤٥،٣	٤٨	٨،١	٩	٤٠،٤	٤٣	٩٣،٨	٩،٥٥٦	٤١،٩	٢٣،٤٩
٢٠٠١	٤٢،٩	٤٦	٧،٤	٨	٤٢،٥	٤٦	٩٢،٨	٩،٦٩٩	٤٥،١	٢٤،٠١
٢٠٠٢	٤٥،٥	٤٥	٩،١	٩	٤٦،٣	٤٦	١٠٠،٨	٩،٨٨٧	٤٨،٣	٢٤،٥٣
٢٠٠٣	٥١،٣	٤٧	١٠،٣	٩	٤٨،٦	٤٤	١١٠،٢	١٠،٢٤٠	٤٨،٦	٢٥،٠٥
٢٠٠٤	٦٠،٥	٤٨	١١،٦	٩	٥٣،٠	٤٣	١٢٤،٧	١٠،٣٤٦	٥٢،٢	٢٥،٥٨
٢٠٠٥	٦٨،٥	٥٠	١١،٦	٨	٥٧،٧	٤٢	١٣٧،٨	١٠،٤١٣	٥٢،٠	٢٦،١٣
٢٠٠٦	٧٧،٨	٥٠	١٣،٥	٨	٦٥،٠	٤٢	١٥٦،٥	١٠،٦٢٩	٥٢،٠	٢٦،٦٤
٢٠٠٧	٨٨،٦	٤٧	١٨،٩	١٠	٧٩،٩	٤٣	١٨٦،٦	١٠،٨٩٠	٦١،٦	٢٧،١٧
٢٠٠٨	١٠٦،٦	٤٨	٢٢،٦	١٠	٩٢،٦	٤٢	٢٢١،٨	١١،٠٢٨	٦٦،٢	٢٧،٧٣
٢٠٠٩	٨٥،٥	٤٤	١٨،٤	١٠	٨٩،٢	٤٦	١٩٣،١	١١،٣١٥	٦٦،٤	٢٨،١٣
٢٠١٠	٩٤،٠	٤٠	٣٠،٠	٨	٨٧،٠	٣٧	٢٣٧،٨	١١،٠٧٧	٦٤،٧	٢٨،٧٧
٢٠١١	١٠٧،٧	٤٥،٢	٢٠،٣	٨،٥	١١٠،٤	٤٦،٣	٢٣٨،٤	١٠،٦٢٩	٦٦،٨	٢٩،٢٣

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على المصدريين الآتيين:

1-Key indicators for Asia and the pacific 2011 .
2-World bank development,2010.

(*) تم احتساب النسب من قبل الباحث

الجدول (٢) اتجاهات تطور التجارة الخارجية والأهمية النسبية لمكونات الهيكل السلعي لماليزيا للمدة (٢٠١١ – ١٩٩٥) (بليون دولار)

المؤشرات / لسنوات	الصادرات الصناعية	الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ٪	الصادرات الزراعية	الأهمية النسبية للصادرات الزراعية ٪	صادرات سلع التعدين	الأهمية النسبية لصادرات التعدين ٪	صادرات ومعدات نقل ومواد طبية وكيماوية وأخرى	صادرات أخرى ٪	الصادرات الإجمالية	الأهمية النسبية للصادرات الإجمالية ٪	استيرادات السلع الصناعية	الأهمية النسبية للاستيرادات الصناعية ٪	استيرادات السلع الزراعية	الأهمية النسبية لاستيرادات الزراعية ٪	استيرادات سلع التعدين	الأهمية النسبية لاستيرادات سلع التعدين ٪	استيرادات ومعدات نقل ومواد طبية وأخرى	استيرادات أخرى ٪	الاستيرادات الإجمالية	الأهمية النسبية للاستيرادات الإجمالية ٪
١٩٩٥	٥٥،٢	٧٥	١١،٦	١٦	٦،٢	٨	٠،٧	١	٧٣،٧	٨٣	٦٤،٣	٨٣	٤،٥	٦	٤،١	٥	٤،٧	٦	٧٧،٦	٨٧
١٩٩٦	٥٩،٢	٧٦	١٠،٩	١٤	٧،٣	٩	٠،٨	١	٧٨،٢	٧٨	٦٤،٧	٨٢	٥،٥	٧	٤،٧	٦	٣،٩	٥	٧٨،٥	٧٨
١٩٩٧	٦٠،١	٧٦	١٠،١	١٣	٧،١	٩	١،٦	٢	٧٨،٩	٧٩	٦٥،٠	٨٢	٥،٣	٧	٤،٩	٦	٣،٩	٥	٧٩،١	٧٨
١٩٩٨	٥٧،٤	٧٨	٩،٣	١٣	٥،٣	٧	١،٥	٢	٧٣،٥	١٠٢	٤٨،٥	٨٣	٤،١	٧	٣،٥	٦	٢،٣	٤	٥٨،٤	٨١
١٩٩٩	٦٧،٩	٨٠	٩،٢	١١	٦،٧	٨	٠،٨	١	٨٤،٦	١٠٧	٥٤،٣	٨٣	٤،٥	٧	٤،١	٦	٢،٦	٤	٦٥،٥	٨٣

٢٠٠٠	٧٨،٧	٨٠	٨،٠	٨	١٠،٤	١١	١،٠	١	٩٨،٢	١٠٥	٦٨،٠	٨٣	٤،٥	٦	٦،٤	٨	٣،٣	٤	٨٢،٢	٨٨
٢٠٠١	٧٠،٥	٨٠	٧،٣	٨	٩،٥	١١	٠،٩	١	٨٨،٢	٩٥	٥٩،٩	٨٢	٤،٩	٧	٦،٣	٨	٢،٣	٣	٧٣،٤	٧٩
٢٠٠٢	٧٤،٩	٨٠	٩،٦	١٠	٨،٩	١٠	-	-	٩٣،٤	٩٣	٦٥،٢	٨٢	٥،١	٦	٦،١	٨	٣،١	٤	٧٩،٥	٧٩
٢٠٠٣	٨٠،٧	٧٧	١١،٦	١١	١١،٦	١١	١،٠	١	١٠٤،٩	٩٥	٦٧،٥	٨٢	٥،٠	٦	٧،٠	٨	٣،٣	٤	٨٢،٨	٧٥
٢٠٠٤	٩٥،١	٧٥	١٣،٠	١٠	١٥،٩	١٣	٢،٥	٢	١٢٦،٥	١٠١	٨٣،٨	٨٠	٧،٠	٧	١٠،٤	١٠	٣،١	٣	١٠٤،٣	٨٤
٢٠٠٥	١٠٤،٤	٧٤	١٤،٠	١٠	١٩،٧	١٤	٢،٨	٢	١٤٠،٩	١٠٢	٩٠،٦	٨٠	٧،٢	٦	١٣،٥	١٢	٢،٣	٢	١١٣،٦	٨٢
٢٠٠٦	١١٧،٣	٧٣	١٦،٠	١٠	٢٤،٢	١٥	٣،٢	٢	١٦٠،٧	١٠٣	١٠٤،٢	٧٨	٥،٨	٧	١٧،٩	١٣	٢،٦	٢	١٣٠،٥	٨٣
٢٠٠٧	١٢٥،٦	٧١	٢٠،٩	١٢	٢٧،٩	١٦	١،٨	١	١٧٦،٢	٩٤	١١٦،٩	٧٩	١٠،٠	٧	٢٠،٠	١٤	-	-	١٤٦،٩	٧٩
٢٠٠٨	١٢٩،٥	٦٥	٢٧،٨	١٤	٣٨،٣	١٩	٣،٩	٢	١٩٩،٥	٩٠	١١٤،٦	٧٣	١٣،٧	٩	٢٥،٥	١٦	٣،١	٢	١٥٦،٩	٧١
٢٠٠٩	١٠٨،٦	٦٩	٢٠،٥	١٣	٢٥،٢	١٦	٣،١	٢	١٥٧،٤	٨٥	٩٢،٩	٧٥	١٢،٧	١٠	١٥،٨	١٣	٢،٤	٢	١٢٣،٨	٦٩
٢٠١٠	١٣٤،٠	٥٨	٣٠،١	١٣	٣٤،٦	١٥	٣٢،٤	١٤	٢٣١،١	٩٧	١٢٠،٣	٧٥	١٥،٨	١٠	٢٥،٣	١٥	-	-	١٦١،٤	٦٨
٢٠١١	١٣٨،٠	٥٧،٥	٣٢،١	١٣،٤	٣٦،٤	١٥،١	٣٣،٥	١٤	٢٤٠،٠	١٠٠،٧	١٢٢	٧٣،٢	١٦،٠	٩،٦	٢٦	١٥،٦	٢،٦	١،٦	١٦٦،٦	٦٩،٨

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

1 - WTO Statistics database.

2- Key Indicators for Asia and The Pacific, 2011.

(*) تم احتساب النسب من قبل الباحث.

الجدول (٣) التوزيع الجغرافي لصادرات ماليزيا

والأهمية النسبية مع العالم الخارجي للمدة (٢٠١١ - ١٩٩٥) (بليون دولار)

السنوات / الدول	الولايات المتحدة (١)	سنغافورة (٢)	اليابان (٣)	جمهورية الصين الشعبية (٤)	تايلند (٥)	هونغ كونغ (٦)	كوريا الجنوبية (٧)	نيذرلندا (٨)	استراليا (٩)	الهند (١٠)	كندا والاتحاد الأوروبي ودول أخرى (١١)	إجمالي الصادرات (١٢)
١٩٩٥	١٥،٣	١٤،٩	٩،٢	١،٩	٢،٩	٣،٩	٢،١	١،٨	١،١	٠،٨	١٩،٨	٧٣،٧
١٩٩٦	١٤،٣	١٦،٠	١٠،٥	١،٨	٣،١	٤،٥	٢،٣	٢،٢	١،٢	١،٢	٢١،١	٧٨،٢
١٩٩٧	١٤،٦	١٥،٩	٩،٩	١،٩	٢،٩	٤،٤	٢،٥	٣،٢	١،٤	١،٣	١٢،٦	٧٨،٩
١٩٩٨	١٥،٩	١٢،٥	٧،٩	١،٩	٢،٥	٣،٦	١،٨	٣،٦	١،٨	٢،٠	١٩،٩	٧٣،٥
١٩٩٩	١٨،٥	١٣،٩	٩،٨	٢،٣	٢،٨	٣،٧	٢،٥	٤،٣	٢،٠	٢،٠	٢٢،٨	٨٤،٦
٢٠٠٠	٢٠،٢	١٨،١	١٢،٨	٣،٠	٣،٦	٤،٤	٣،٢	٤،١	٢،٤	١،٩	٢٤،٥	٩٨،٢
٢٠٠١	١٧،٨	١٤،٩	١١،٧	٣،٨	٣،٤	٤،١	٢،٨	٤،١	٢،١	١،٦	٢٢،٠	٨٨،٢
٢٠٠٢	١٨،٨	١٦،٠	١٠،٥	٥،٣	٣،٨	٥،٣	٣،١	٣،٤	٢،١	١،٨	٢٣،٣	٩٣،٤
٢٠٠٣	٢٠،٤	١٦،٤	١١،١	٦،٥	٤،٥	٦،٧	٣،٠	٣،٣	٢،٥	٢،٣	٢٨،٢	١٠٤،٩
٢٠٠٤	٢٣،٧	١٨،٩	١٢،٨	٨،٥	٦،٠	٧،٦	٤،٥	٤،٢	٤،٣	٣،١	٣٢،٩	١٢٦،٥
٢٠٠٥	٢٧،٨	٢٢،٠	١٣،٢	٩،٣	٧،٥	٨،١	٤،٦	٤،٥	٤،٧	٤،٠	٣٥،٢	١٤٠،٩
٢٠٠٦	٣٠،٢	٢٤،٧	١٤،٢	١١،٧	٨،٦	٧،٩	٥،٩	٥،٩	٤،٧	٥،٢	٤١،٧	١٦٠،٧
٢٠٠٧	٢٧،٦	٢٥،٩	١٦،٣	١٥،٦	٨،٧	٨،٤	٦،٧	٦،٩	٥،٩	٥،٩	٤٨،٣	١٧٦،٢
٢٠٠٨	٢٤،٩	٢٩،٤	٢١،٥	١٩،٠	٩،٦	٨،٥	٧،٨	٦،٩	٧،٣	٧،٤	٥٧،٢	١٩٩،٥
٢٠٠٩	٢٠،٤	٢٤،٧	١٥،١	١٦،٨	٨،٢	٧،٨	٦،٣	٦،١	٦،١	٦،٣	٤٦،٩	١٦٤،٧
٢٠١٠	٢٤،٣	٢٦،٦	١٧،٥	١٧،١	٨،٨	٨،١	٦،٩	٦،٦	٦،٤	٦،٥	٥١،٣	١٨٠،١

٢٠١١(*)	٢٤،٨	٢٦،٩	١٨،٥	١٧،٨	٩،٢	8،3	٧،١	٦،٧	٦،٣	٦،٤	٥٣،٢	١٨٥،٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:

1-Key Indicators for Asia and the Pacific, 2011.

(*) تقديرية.

الأهمية النسبية لمساهمة الصادرات الماليزية للمدة (٢٠١١ ـ ١٩٩٥)(*)

السنوات	١٢/١ %	١٢/٢ %	١٢/٣ %	١٢/٤ %	١٢/٥ %	١٢/٦ %	١٢/٧ %	١٢/٨ %	١٢/٩ %	١٢/١٠ %	١٢/١١ %
١٩٩٥	٢١	٢٠	١٢	٣	٤	٥	٣	٢	٢	١	٢٧
١٩٩٦	١٨	٢٠	١٣	٢	٤	٦	٣	٣	٢	٢	٢٧
١٩٩٧	١٨	٢٠	١٣	٢	٤	٦	٣	٤	٢	٢	٢٦
١٩٩٨	٢٢	١٧	١١	٣	٣	٥	٢	٥	٢	٣	٢٧
١٩٩٩	٢٢	١٧	١٢	٣	٣	٤	٣	٥	٢	٢	٢٧
٢٠٠٠	٢١	١٨	١٣	٣	٤	٥	٣	٤	٢	٢	٢٥
٢٠٠١	٢٠	١٧	١٣	٤	٤	٥	٣	٥	٢	٢	٢٥
٢٠٠٢	٢٠	١٧	١١	٦	٤	٦	٣	٤	٢	٢	٢٥
٢٠٠٣	٢٠	١٦	١١	٦	٤	٦	٣	٣	٢	٢	٢٧
٢٠٠٤	١٩	١٥	١٠	٧	٥	٦	٤	٣	٣	٢	٢٦
٢٠٠٥	٢٠	١٦	٩	٧	٥	٦	٣	٣	٣	٣	٢٥
٢٠٠٦	١٩	١٥	٩	٧	٥	٥	٤	٤	٣	٣	٢٦
٢٠٠٧	١٦	١٥	٩	٩	٥	٥	٤	٤	٣	٣	٢٧
٢٠٠٨	١٢	١٥	١١	١٠	٥	٤	٤	٣	٤	٤	٢٨
٢٠٠٩	١٢	١٥	٩	١٠	٥	٥	٤	٤	٤	٤	٢٨
٢٠١٠	١٣	١٥	١٠	٩	٥	٤	٤	٤	٤	٤	٢٨
٢٠١١	١٣	١٤	١٠	١٠	٥	٤	٤	٤	٣	٤	٢٩

(*) احتسبت النسب من قبل الباحث

بالاعتماد على الجدول (٣) أعلاه.

الجدول (٤) التوزيع الجغرافي لاستيرادات ماليزيا مع العالم الخارجي للمدة (٢٠١١ ـ ١٩٩٥) (بليون دولار)

الدول / السنوات	سنغافورة (١)	اليابان (٢)	جمهورية الصين الشعبية (٣)	الولايات المتحدة (٤)	تايلند (٥)	كوريا الجنوبية (٦)	ألمانيا (٧)	إندونيسيا (٨)	هونغ كونغ (٩)	استراليا (١٠)	الاتحاد الأوروبى ودول أخرى (١١)	إجمالى الاستيرادات (١٢)
١٩٩٥	٩،٦	٢١،٢	١،٧	١٢،٧	١،٥	٣،٢	٣،٣	١،٢	١،٧	٢،١	١٩،٤	٧٧،٦
١٩٩٦	١٠،٥	١٩،٢	١،٩	١٢،١	٢،٠	٤،١	٣،٣	١،٣	١،٧	٢،١	٢٠،٣	٧٨،٥
١٩٩٧	١٠،٤	١٧،٤	٢،٢	١٣،١	٣،١	٤،٠	٣،٣	١،٤	١،٨	٢،٠	٢٠،٤	٧٩،١
١٩٩٨	٧،٩	١١،٦	١،٩	١١،٤	٢،٤	٣،٥	٢،٤	١،٧	١،٧	١،٥	١٢،٣	٥٨،٤
١٩٩٩	٩،٢	١٣،٦	٢،١	١١،٥	٢،٥	٣،٤	٢،١	١،٨	١،٦	١،٥	١٦،٣	٦٥،٥
٢٠٠٠	١١،٨	١٧،٣	٣،٢	١٣،٧	٣،٢	٣،٧	٢،٤	٢،٣	٢،٣	١،٧	٢٠،٦	٨٢،٢

٢٠٠١	٩،٣	١٤،٢	٣،٨	١١،٨	٢،٩	٣،٠	٢،٧	٢،٢	١،٩	١،٧	١٩،٩	٧٣،٤
٢٠٠٢	٩،٥	١٤،٢	٦،٢	١٣،١	٣،٢	٤،٢	٢،٩	٢،٦	٢،٣	١،٤	١٩،٩	٧٩،٥
٢٠٠٣	٩،٩	١٤،٦	٧،٧	١٣،٠	٣،٩	٤،٩	٤،٠	٣،٠	٢،٥	١،٦	١٧،٦	٨٢،٨
٢٠٠٤	١١،٩	١٦،٩	١٠،٥	١٥،٦	٥،٩	٥،٥	٤،٩	٤،٣	٣،٠	١،٩	٢٣،٩	١٠٤،٣
٢٠٠٥	١٣،٤	١٦،٦	١٣،٢	١٤،٩	٦،٠	٥،٧	٥،١	٤،٤	٢،٩	٢،٢	٣٢،٦	١١٣،٦
٢٠٠٦	١٥،٢	١٧،٢	١٥،٨	١٦،٣	٧،١	٧،١	٥،٧	٥،٠	٣،٥	٢،٤	٣٥،٢	١٣٠،٥
٢٠٠٧	١٦،٩	١٩،١	١٨،٩	١٥،٩	٧،٩	٧،٢	٦،٧	٦،٢	٤،٢	٣،٠	٤١،٠	١٤٧،٠
٢٠٠٨	١٧،٤	١٩،٧	٢٠،٢	١٧،١	٨،٩	٧،٤	٦،٨	٧،٥	٤،٣	٣،٧	٤٣،٩	١٥٦،٩
٢٠٠٩	٢٦،٧	١٤،٥	١٦،٣	١٢،٥	٨،٠	٥،٥	٥،١	٥،٠	٢،٦	٢،٦	٣٤،٤	١٣٣،٢
٢٠١٠	٢٠،٤	١٧،٨	١٨،٥	١٥،٢	٨،٣	٦،٧	٦،٢	٦،٢	٣،٨	٣،٢	٣٩،٤	١٤٥،٧
٢٠١١(*)	٢٠،٦	١٨،٢	١٨،٩	١٥،٤	٨،٦	٦،٩	٦،٤	٦،٤	٤،٠	٣،٤	٣٩،٨	١٤٨،٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي: **Key**

١-Indicators for Asia and the Pacific, 2011.

(*) تقديرية.

الأهمية النسبية لمساهمة للإستيرادات الماليزية للمدة (٢٠١١ - ١٩٩٥)

السنوات	١٢/١ %	١٢/٢ %	١٢/٣ %	١١/٤ %	١٢/٥ %	١٢/٦ %	١٢/٧ %	١٢/٨ %	١٢/٩ %	١٢/١٠ %	١٢/١١ %
١٩٩٥	١٢	٢٧	٢	١٦	٣	٤	٤	٢	٢	٣	٢٥
١٩٩٦	١٣	٢٥	٢	١٥	٣	٥	٤	٢	٢	٣	٢٦
١٩٩٧	١٣	٢٢	٣	١٧	٤	٥	٤	٢	٢	٢	٢٦
١٩٩٨	١٤	٢٠	٣	٢٠	٤	٦	٤	٣	٣	٢	٢١
١٩٩٩	١٤	٢١	٣	١٧	٤	٥	٣	٣	٣	٢	٢٥
٢٠٠٠	١٤	٢١	٤	١٧	٤	٤	٣	٣	٣	٢	٢٥
٢٠٠١	١٣	١٩	٥	١٦	٤	٤	٤	٣	٣	٢	٢٧
٢٠٠٢	١٢	١٨	٨	١٦	٤	٥	٤	٣	٣	٢	٢٥
٢٠٠٣	١٢	١٧	٩	١٦	٥	٦	٥	٤	٣	٢	٢١
٢٠٠٤	١١	١٦	١٠	١٥	٦	٥	٥	٤	٣	٢	٢٣
٢٠٠٥	١١	١٤	١١	١٣	٥	٥	٤	٤	٣	٢	٢٨
٢٠٠٦	١٢	١٣	١٢	١٣	٥	٥	٤	٤	٣	٢	٢٧
٢٠٠٧	١١	١٣	١٣	١١	٥	٥	٥	٤	٣	٢	٢٨
٢٠٠٨	١١	١٢	١٣	١١	٦	٥	٤	٥	٣	٢	٢٨
٢٠٠٩	٢٠	١١	١٢	٩	٦	٤	٤	٤	٢	٢	٢٦
٢٠١٠	١٤	١٢	١٣	١٠	٦	٥	٤	٤	٣	٢	٢٧
٢٠١١	١٤	١٢	١٣	١٠	٦	٥	٤	٤	٣	٢	٢٧

(*) تم إعداد الجدول من قبل الباحث

بالاعتماد على الجدول (٤).

المصادر حسب ورودها في متن البحث

(١) عبدالفضيل، محمود، ٢٠٠٠، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ص١٩.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.

(3)-kee Jin, Ngiam, 2000, Coping with the Asian Financial Crisis the SExperience, Institute of Southeast AsiaStudies, p 3.

(4)Meng, Choy keen, etal, 2001, The Global Economic Downturn and Singapore's Economy, university of Singapore, p 5 http://fas.nus.edu.

(٥) حبش، بهاء أنور، ٢٠٠٨، "تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ١١، جامعة تكريت، العراق، ص١.

(6) Antonopoulos, Rania, 2009, The Current Economic and financial crisis Agender perspective, p 5. www.levyinstute.org.

(7) Alfaro, Laura, 2003, Foreign Direct Investment and Growth Does the sector matter? Harvard Business school, p 13 www.peopel.hbs.edu.

(8) Rana, Praduma, 1999, east Asian Financial crisis an Agenda for economic Recovery, Economics and Development Resource Center, AsianDevelopment Bank, p 4. www.adb.org.

(9) الكواز، سعد محمود، ٢٠٠٥، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره في اقتصادات الأقطار النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٧٨، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص٩٦.

(10) حبش، بهاء أنور، مصدر سابق، ص١٠٨.

(11) Ponam Gupta, 2000, Aftermath of Banking crises Effects on real and Monetary variables, p 10. www.imf.org

(12) Holden, Michael, 2010, Canadian Trade and Investment Activity Canada South Korea, Trade and investment,p 3. www.parl.org

(13) Harron, M. Haji, etal, 2001, Agriculture business Management towards Strenghthening Development and Trade, p 329. www.Mcc.cmu.ac.th .

(14) Singh, Yogendra, 2007, India Malaysia Relations Report, p 2. www.ipcs.org

(15) Wu, Johnc, 2002, The Mineral industry of Malaysia, p3. http://minerals.usg.gov

(16) UNCTAD, 2003, World Investment Directory, New York, p 10.

(17) Hui, Michael & khoon, Goh Soo, 2010, The Impact of the Global Financial Crisis the case of Malaysia, Twn Global Economy Series, p6. www.twnside.org.sg

(١٨) حبش، بهاء أنور، مصدر سابق، ص١٠٤.

(١٩) Wu, Johnc, Opcit, p1.

(20) Harron, M. Haji, etal, Opcit, p 389.

(٢١) تودارو، ميشيل، ٢٠٠٩، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسين، ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص ٦٠٣.

(22) Samsudin,Ahmad Fikri, 2008, Agriculture Extension and its roles in ensuring food safety, Quality and productivity in Malaysia, university Putra Malaysia, p1.

(23) عبد، صباح حسن، والجابري، قصي عبود، ٢٠٠٩، "الآثار النقدية للازمات المصرفية لدول جنوب شرق أسيا خلال فترة التسعينات القرن الماضي ودورها في توجهات السياسات النقدية"، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٣، العراق، ص١٨٤.

(٢٤) حبش، بهاء أنور، مصدر سابق، ص١٠٣.

(25) Hui, Michael & khoon, Goh Soo, Opcit, p 13.

(26) Singh, Yogendra, 2007, India Malaysia Relations Report, p3. www.ipcs.org.

(٢٧) عبدالفضيل، محمود، مصدر سابق، ص١٢٣.

(٢٨) التكريتي، هيفاء عبدالرحمن يا سين، ٢٠١٠، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن،عمان، ص٤٨٤.

(٢٩) Seng, Lim Tin, 2009, Renewing 35 Years of Malaysia-china Relations Najib's vist to china. www.edi.nus.edu.sg

(٣٠) Chang chiou yi, Ng boon Yian, 2005, conference on strengthening the korea Asean Relationship, Trend in Southest Asia. www.iseas.edu .

(٣١) Singh, Yogendra, Opcit, p 1.

(٣٢) الزيباري، هاشم محمد سعيد، ٢٠٠٦، الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوروبي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٨٠- ٢٠٠٤)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

(٣٣) Seng, Lim Tin, Opcit, p 9.

المصادر للبيانات المبوبة في الجداول:

1. Asian Development Bank, 2011, Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries, oxford university press, UK. www.adb.org

2.World bank Development, Data and Statistics, world Development Indicators,Washington. www.world bank.org.

3. World trade organization, International Trade Statistics. Data base. www.wTO.org